تنفيذ الإعراب و البناء في تعليم علم النحو عند الدكتور إبراهيم مصطفى

Khoirul Anwar
Uin Sunan Kalijaga Yogyakarta
Email : khoirulanwar@yahoo.co.id

Abstract
The grammarians say in the definition of grammar is a science known by the conditions of late speech and construction. In spite of this phrase, they limited the study of grammar to the last letter of the word and singled out the expression and construction. Then they do not mean much building and do not prolong the search in its provisions, but they make it important to explain the causes and causes. It is possible that this periodical offers new suggestions for knowledge of the materials of expression and construction in the teaching of grammar and the knowledge of the renewal of the grammar of Dr. Ibrahim Mustafa. The result is that Ibrahim Mustapha wants to teach grammar not for knowledge of changing the movements of the late words only, but because the students know the meanings of the words in the sentence by the knowledge of their last movements, so he shortens the doors of many grammar to three large sections, The addition and the opening is not a sign of expression and is not much discussed in construction because it is clear and does not change in different situations such as expression.

Keyword : *'I'rab, Mabni, Pembelajaran Nahwu, Ibrahim Mustafa*

ملخص
يقول النحاة في تحديد علم النحو إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً و بناء. و على الرغم من هذه العبارة قصّروا بحث علم النحو على الحرف الأخير من الكلمة و خصّوا في الإعراب و البناء. ثم هم لايعنون كثيراً

بالبناء و لا يطيلون البحث في أحكامه و إنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه و علله. و عسى أن تأتي هذه الدورية اقتراحات جديدة في معرفة مواد الإعراب و البناء في تعليم علم النحو و معرفة تجديد علم النحو عند الدكتور إبراهيم مصطفى. و نتيجتها هي أن إبراهيم مصطفى يريد أن يكون تعليم علم النحو ليس لأجل معرفة تغيير حركات أواخر الكلمات فقط، و إنما لأن يعرف التلاميذ معانى الكلمات في الجملة بمعرفة حركاتها الأخيرة، فلذلك يقصر أبواب النحو الكثيرة إلى ثلاثة أبواب كبيرة وهي الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علامة الإعراب و لا يبحث كثيرا في البناء لأنه وضيح و لا يتغير في أحوال مختلفة مثل الإعراب.

الكلمات الرئيسية: الإعراب، البناء، إبراهيم مصطفى، تعليم النحو

أ. مقدمة

النحو هو علم يعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا و بناء. يجعله العلماء وسيلة من وسائل فهم كتاب الله و سنة رسوله، و لذلك يكون درس مهم يجب على الطلاب أن يتعلموه. و أهم المواد في النحو هو الإعراب و البناء لأن كل مواد النحو تتعلق بهما، حتى يعرف قديما بعلم الإعراب.

إذاً يجب على كل الطلاب أن يفهموا الإعراب و البناء كثيرا حتى لا يصعبوا في تعلم النحو. و الذى يهتم بمواد الإعراب أكثر من غيره هو الدكتور إبراهيم مصطفى.و هو عالم بالنحو و أحد أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة. كان طالباً في جامعة الأزهر الشريف. و كان أستاذاً للأدب العربي في جامعة الإسكندرية، و أصبح عميداً لكلية دار العلوم سنة ١٩٤٧ م. إهتم

إبراهيم مصطفى بتبسيط النحو و تخليص قواعدا من الصعوبات و علل النحاة، فأحدث ثورة من اللغة بوضعه لكتاب "إحياء النحو" الذى انتقد فيه بعض المسائل العلمية التى جعلت من النحو العربي.

فيظهر السؤال من هذه المسألة أن كيف آراء الدكتور إبراهيم مصطفى في تعليم علم النحو خاصة في الإعراب و البناء؟ و قبل أن يجيب الكاتب هذا السؤال ينبغى أن يشرح مواد الإعراب و البناء في قواعد النحو عامة، و لذلك قام بدراسة مكتبية أي جمع الحقائق و الرسائل و المقالات مثل الكتب و الجرائد و ما يمثلها من المواد المكتبية لحصول على البيانات المحتاجة. و يستعمل الكاتب طريقة التوثيق في جمع بياناته و هي طريقة جمع الحقائق من الوثائق التى تدعم هذه الكتابة مثل النصوص و الرسائل و المقالات و الكتب الدراسية.و بعد شرح تلك المواد أي المواد الإعراب و البناء فيقدم الكاتب تنفيذهما في تعليم علم النحو عند الدكتور إبراهيم مصطفى.

الإعراب و البناء

الإعراب هو تغيير أحوال أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. و المفهوم أن حقيقة الإعراب تغيير الحركات في أواخر الكلمات العربية، و هذا التغيير بسبب دخول العوامل المختلفة عليها. مثاله: ما أحسن محمد. و هذه الجملة لها معانى متعددة حيث تعدد إعرابها. إذا قُرأت "ما أحسنَ محمداً" بنصب "أحسن" و نصب "محمد" فيكون معناها تعجباً. و إذا قرأت "ما أحسنُ محمدٍ؟" برفع "أحسن" و جر "محمد" فيكون معناها استفهاما. و إذا قرأت "ما أحسنَ محمدٌ" بنصب "أحسن" و رفع "محمد" فيكون معناها نفيا.

و تنفسم الإعراب إلى أربعة أقسام هي رفع و نصب و جر و جزم.و الرفع له أربع علامات هي الضمة و هو الأصل و الواو و الألف و النون، و أما النصب فله خمس علامات هي الفتحة و هي الأصل و و الألف و الكسرة و الياء و حذف النون، و أما الجر فله ثلاث علامات هي الكسرة و هي الأصل و الفتحة و الياء. و أما الجزم فله علامتان هما السكون و هو الأصل و الحدف.

و أما البناء فهو لزوم آخر الكلمة حالةً واحدةً و إن اختلفت العوامل التى تسبقها فلا تؤثر فيها العوامل المختلفة. و أنواعه أربعة هي الضمة و الفتحة الكسرة و السكون. المبني على الضم أو نائبه خمسة عشر لفظاً منها خمسة من ظروف المكان و هي: قبلُ، و بعدُ، و أولُ، و حيثُ، و دونُ. و منها ثمانية من أسماء الجهات وهي: فوقُ، و تحتُ، و أسفلُ، و علُ، و وراءُ، و قُدّامُ، و خلف، و أمامُ. و منها "غير" إذا حُذف ما أضيفت إليه، و كانت بعد "ليس" أو بعد "لا"، نحو: قرأت كتاباً ليس غيرُ، أو لا غيرُ. و منها "أي الموصولة" إذا أضيفت، و كان صدد صلتها ضميراً محدوفاً، نحو: فسلِّم على أيُهم أفضل.

و أما المبنى على الفتح أو نائبه فسبعة أشياء هي الفعل الماضي و الفعل المضارع المتصل بنوني التوكيد و ما رُكِّب تركيباً مزجيّاً من الأعداد من أحد عشر إلى تسع عشر إلا اثني عشر و اثنتي عشر، فإنهما ملحقان بإعراب المثنى و ما ركب تركيب مزج من الظروف الزمانية و المكانية، نحو: يأتينا صباحَ مساءَ، يحضر يومَ يومَ (فرُكِّب الظرفان و صار اسماً واحداً في محل نصب) و ما ركب تركيب مزج من الأحوال، كقول العرب تساقتوا أخوالَ أخوالَ أي متفرقينَ و الزمن المبهم المضاف إلى جملة كالحين و الوقت و

الساعة، نحو: حينَ عاتبت صديقي اقتنعَ و المبهم المضاف إلى مبني سواء أكان المبهم زمانا، كبينَ و دونَ، ظرفي مكان، أم كان غير زمان كمثل و غير.

و الذى يبنى على نائب الفتح اسم لا النافية للجنس، فيبنى على الياء نيابة عن الفتح إذا كان مثنّى أو جمع مذكر سالماً أو ملحقاً بهما. نحو: لا رجلينِ، و لا معلمينَ، و لا بنينَ هنا.و يبنى أيضاً على نائب الفتح اسم لا النافية للجنس، فيبنى على الكسر نيابة عن الفتح إذا كان جمع مؤنث سالماً أو ملحقا به، نحو: لا معلماتِ في المدرسة، و لا عَرَفَاتِ دخلتها.

و أما المبنى على الكسر فهو العلَم المختوم بـ "وَيْهِ" كسبويهِ و نفطويهِ و خَمَارَوَيْهِ و اسم الفعل، إذا كان على وزن فَعالِ، نحو: حذارِ، و نزالِ (بمعنى احْذَرْ و انْزِلْ) و ما كان على وزن فَعالِ، و هو عَلَم على مؤنّث، نحو: حذامِ و ما كان على وزن فعالِ و هو سَبٌّ لمؤنّث، كيا خباثِ و يا لكاعِ و لفظ "أمسِ" إذا اسْتُعْمِلَ ظرفاً معيناً خالياً من "ال" و الإضافة، و غير مُصغَّر و لا مُكسَّر. و البناء على الكسر لا يدخل الفعل لثِقَلِه و ثقل الفعل لدلالته على الحدَث و الزمان معاً.

المبنى على السكون كثير و يكون في الأسماء و الأفعال و الحروف. فمن الأفعال المبنية على السكون الفعل المضارع المتصل به نون النسوة نحو: البنات يتعلمْنَ، و فعل الأمر الصحيح الآخر و الذى لم تتصل به واو جماعة و لا ألف اثنين و لا ياء مخاطبة نحو: اكتب. و من الأسماء المبنية على السكون مثل ما و مَن و مهما و حيثما و الذى و التى و هذا و هذه و مثل كسير من الضمائر. و من الحروف المبنية على السكون مثل مِن و إلى و عن و على.

الدكتور إبراهيم مصطفى

هو عالم لغوي مصري و عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ولد سنة ١٩٠٤ ملاديا أو ١٣٠٥ هجرية و تلقى في طفولته تعليما دينيا تقليديا، حيث حفظ القرآن الكريم. ثم التحق بـ"الأزهر الشريف" و درس به حتى التحق بمدرسة دار العلوم العليا (كلية الدار العلوم الآن). و قد شغف إبراهيم مصطفى منذ صغاره بالنحو و مسائله و أظهر فيه نبوغا و تفوقا، حيث كان يطلق عليه أساتذته "سيبويه الصغير". و ذلك لأنه كان الأكثر حفظا بين زملائه لمتون اللغة و فن التجويد و علم القراءات، كما كان دائم البحث في كتب النحو و الصرف ليطلع على المسائل النادرة فيها.

عمل إبراهيم مصطفى بعد تخرجه مدرسا بمدارس "الجمعيم الخيرية الإسلامية" حتى أصبح ناظرا لها و مفتشا بالتربية و التعليم بعد ذلك. ثم اختير لتدريس اللغة العربية بكلية الآدب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن). و تدرج في المناصب حتى أصبح أستاذا للنحو. و عند إنشاء كلية الآداب بجامعة الإسكندرية عمل هناك أستاذا للأدب و رئيسا لقسم اللغة العربية، حتى وصل لدرجة وكيل الكلية، ثم أصبح عميدا لكلية دار العلوم حتى إحالته إلى المعاش.

إهتم إبراهيم مصطفى بتبسيط النحو و تخليص قواعدا من الصعوبات و علل النحاة، فأحدث ثورة من اللغة بوضعه لكتاب "إحياء النحو" الذى انتقد فيه بعض المسائل العلمية التى جعلت من النحو العربي علما يهتم بضبط الكلمة و إعرابها فقط، مما ضيق من حدوده الواسعة و قصر غاياته، فخرج إبراهيم مصطفى بآراء جديدة اهدف لتبسيط النظريات و القواعد اللغوية حيث قابلها البعض بالترحاب و قابلها البعض

الآخر بالهجوم العنيف، ليغير كتابه كثيرا في حقل الدراسات اللغوية العربية و يفتح المحال أمام المزيد من أطروحات التبسيط و التيسير اللغوي.

توفي إبراهيم مصطفى سنة ١٩٦٢ ملاديا أو سنة ١٣٨٣ هجرية بعد حياة حافلة بالعطاء الأكادمي و الأدبي، و رثاه الكثير من الزملاء و الأدباء الكبار كـ"مه حيسن" و الأديب "أحمد حسن زيات".

تنفيذ الإعراب و النا ء في تعليم علم النحو عند الدكتور إبراهيم مصطفى

رأى إبراهيم مصطفى أن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعانى، و إذا استهدينا بهذا الأصل وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال عليها. و يُعرف منها ما تشير إليه كل علامة منها. و يعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة و صلتها بما معها من الكلمات، فأخرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة و ربط الكلم. و تتكون آراؤه من ستة أبواب هي باب نظريات عوامل الإعراب و باب الضمة علم الإسناد و باب الكسرة علم الإضافة و باب الفتحة ليست علامة للإعراب و باب الأصل في المبني أن يسكن و باب العلامات الفرعية للإعراب. و جمع تلك الآراء في كتابه إحياء النحو.

ب. البحث

النظريات في عوامل الإعراب

و رأيه في مفهوم العامل عند النحاة أنه لا يوافقه و قال إن النحاة جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل و أثره و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى و لا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته، مع أن وظيفة الإعراب إشارة إلى معنى الكلمة في الجملة و أثرها في تصوير المعنى. و لذلك لم يكن السؤال عن كل حركة الإعراب ما عملها و لكن ماذا تثير إليه من معنى.

الضمة علم الإسناد

فالضمة إذا تتبعناها في جميع أبواب النحو نجدها ترتبط بمعنى من المعانى لا يتغير و هو الدلالة على أن الكلمة يتحدث عنها بغيرها من الكلمات. و إذاً فعند ما تقصدهذه الدلالة في الكلمة تظهر الضمة عليها و لا تخرج الضمة عن هذا إلا في بناء أو إتباع. و باب المبتدأ و الفاعل و نائبه التى تكون متحدثا عنه أو مسندا إليه ليست لها فرق في أحكامها، فإن النحاة لا يفرقون بين الفاعل و نائبه في الأحكام، و منهم من يجمعهما في باب واحد. و نحوهما: كُسِر الإناء و انكسر الإناء. فإن لفظ الإناء هو مسند إليه لهذين المثالين، و لا فرق بين الأول و الثاني إلا في مسندهما (كُسِر و انكسر).

فأما المنادى فليس بمسند إليه و لا بمضاف، و هو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يضم فيها و هي أن يكون عَلَماً مفردا أو نكرة مقصودة. و المراد بـ"مفرد" هنا هو ما ليس بمضاف و لا شبهه. فيجعل إبراهيم مصطفى تجديدا في اصطلاح خاص بباب المنادى: متى أريد بالمنادى المنون معين حرم التنوين الذى هو علامة التنكير، و متى حرم التنوين ضم آخره فرارا من شبهة

الإضافة إلى ضمير المتكلم. و هذا الموضع كأنه مخالف لما قرره إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد، لكنه مؤيد لأصله لا معارض له. لأن موضع هذا باب النداء علم مفرد و نكرة مقصودة، و حرك هذا المنادى بالمضمة. و الإسناد شيء معين يكون متحدثا عنه.

و أما نصب اسم إن فقد ذكر إبراهيم مصطفى بكثير من الأدلة و الشواهد و بمناقشة هادئة معقولة أن النصب في هذا الموضوع خطأ و أن الحق في اسم إن و أخواتها هو الرفع تمشيا مع القاعدة الهيئة السهلة ذات الصلة الوثيقة بالمعنى في الجملة و هي أن المتحدث عنه فيها يرفع بالضمة، و خرج ما جاء منه منصوبا في كلام العرب على توهم أن الموضوع موضوع النصب نظرا لغلبة اتصال الضمير بالأداة فى كلامهم وهو حين يتصل بها ينقلب إلى ضمير نصب إذ لا يتصل ضمير الرفع بغير الفعل. و معنى هذا أنه عند ما نتحدث بالعربية يحق لنا أن نرفع اسم إن و أخواتها لا لصلة بينه و بين إن أو غيرها و لكن لأنه اسم متحدث عنه.

الكسرة علم الإضافة

و الكسرة علامة على أن الاسم أضيف إليه غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة نحو مطر السماء أو بأداة نحو مطر من السماء، كما في تعريفها أنها نسبة اسم إلى آخر على تقدير حرف جرّ. و لا تخالف هذه العبارة بآراء النحاة المتقدمين، و الدكتور إبراهيم مصطفى حين يدل بالمضاف إليه على المجرور بالحرف و يتوسع في معنى الإضافة، يأخذ ذلك من لسانهم و يجرى على اصطلاحهم. قال سيبويه: و الجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، و اعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم و لا ظرف (يعنى الحرف) و بشيء يكون ظرفا، و باسم لا يكون ظرفا.

و باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب شيوعا في الكلام و أسيرها على الألسن حتى في هذا العصر. و نستطيع أن نختبره فيما نقرأ و نكتب، و لقد نحريت هذا في كثير من الصحف و أقلام الكتاب المعاصرين. فإذاً الإضافة من أشيع أساليبهم في البيان و من أكثر الأصول النحوية جريا على الأقلام. و أراد الدكتور إبراهيم مصطفى في هذا الباب أن يدرّس معلمو النحو سبيل الإضافة في البيان و أثرها في تصوير المعانى، لا ليبينوا أثرها في اللفظ و حكمها في الإعراب. فقال: و إن على النحاة أن يدرسوها درسا واسعا مفصلا دقيقا عميقا، لا ليبينوا أثرها في اللفظ و حكمها في الإعراب، بل ليعرفوا سبيلها في البيان و أثرها في تصوير المعانى و مدى تصرف العرب فيها و توسع العربية بها.

الفتحة ليست علامة للإعراب

و الفتحة لا تدل على معنى شيء كالضمة التى تدل على الإسناد و الكسرة التى تدل على الإضافة، فلذلك ليست بعلم الإعراب. إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. و قد شرح الكاتب في نظرية إبراهيم مصطفى في علامات الإعراب أنه أراد أن تكون هذه العلامات إشارة إلى معنى الكلمة في الجملة و أثرها في تصوير المعنى كما حدث في الضمة و الكسرة. و لذلك يستطيع أن يقال إنّ كل مرفوع فهو مسند إليه أو متحدث عنه و كل مجرور فهو الإضافة بأداة كانت أو بلا أداة و لكن لا تدل الفتحة على شيء معين مثلهما.

إذا تأملنا إلى باب المنصوبات فنجد أن النصب يدل على معانى كثيرة كالمفعوليات و الحال و التمييز و غيرها مثل ضربت زيدا و سافرت ليلاً و أقبل سليم مستبشرا و عندى ثمانية عشر قلما، فهذا يخالف بالمرفوعات و

المجرورات، و هما تدلان على معنى واحد: المرفوعات تدل على الإسناد مثل ظهر الحقُ و الحقُ ظهر فلفظ "الحق" له معنى واحد وهو مسند إليه مع أنه يكون مبتدأ و فاعلا. و كذلك المجرورات تدل على الإضافة مثل مطر السماءِ و مطر من السماءِ فلفظ السماء يكون إضافة بحرف كانت أو بلا حرف. فلذلك تكون الفتحة ليست علامة للإعراب عند إبراهيم مصطفى لأنها لا تدل على معنى معين، و لا يستطيع أن يقال إن الفتحة علم المفعوليات أو الحال أو التمييز أو غيرها. و المنصوبات شيء آخر يخرج من هذا الأصل.

و شواهد قول إبراهيم مصطفى إن الفتحة حركة خفيفة مستحبة عند العرب هي أنها أكثر الحركات استعمالا بدليل على أن مراقبة العربية تشهد بكثرة دوران الفتحة و غلبتها على غيرها من الحركات. و ذلك يستطيع أن يختبر في أي جزء من الكلام.

و في علم مخارج الحروف شرح على أن الفتحة أخف من الضمة و الكسرة لأنها لا تكلف الناطق حين ينطق بها إلا إرسال النفس حرا و ترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه مثل سارَ و باَعاَ. أما الضمة و امتدادها و هو الواو، فإن النطق بها يكلف الناطق ضم الشفتين و مطّهما و تدويرهما حتى يحقق نطق الضمة أو الواو. و اختبر ذلك في: قُل و صُم و قُولُوا و صُومُوا مثلا، و راع هيئة الفم و الشفتين حين النطق. و كذلك الكسرة و امتدادها و هو الياء، يكلف الناطق أن يكسر مجري الهواء و يحنى طرف اللسان عند اللثة ليمثل الصوت ما يريد من الكسرة أو الياء، كما في: صِيد و بِيع و صِد و بِع.

و الفتحة أيضا أخف من السكون و أيسر نطقا، خصوصا إذا كان ذلك في وسط اللفظ و درج الكلام. و يدل على ذلك أن السكون يضغط

النفس عند مخرج الحروف مثل: أبْ، أتْ، أثْ، و أيضا يكلف النفس في ترديد اللسان مثل: غواشْ و إشْراك، كأن الناطق يكرر الحروف كما في إرْعاد و قَدَرْ. و كذلك في القلقلة المعروفة عند القراء من التكلف و التمسك، حتى كأن الحرف حرفان. أحدهما ساكن و الآخر محرك بالفتح، مثل يقْبلون و عذابْ.

و ورد في علم القافية أن اختلاف حرف الروى في هذا العلم ينقسم إلى الإقواء (اختلاف المجرى بكسر و ضم) و الإصراف (الاختلاف بفتح و غيره)، فالأول قد ورد في شعر كثير من فحول الشعراء المتقدمين، حتى أباحه لهم العلماء و لم يعوده في شعرهم عيبا. أما الإصراف فقد أنكره قوم أن يكون جاء في شعر العرب، و أثبته آخرون على اعتقاد قلته، و التصريح بندرته. و لذلك ثبتت قائدة واضحة أن العرب تحرص على الضمة و الكسرة، تلزمهما و تهجر من أجلهما تماثل القافية، و ما فيه من انسجام. كذلك فرّق العربي بين الضمة و الكسرة، و بين الفتحة. فليس لمنصف يعرف الحق أن يغفل هذه التفرقة من العربي، و أن يهمل وجه دلالتها، و ما تشير إليه من معنى.

الأصل في المبني أن يسكن

قال ابن مالك في نظمه: {و كل حرف مستحق للبنا * و الأصل في المبني أن يُسَكَّنَا}. و قال أبو القاسم الزمخشري في المفصل: البناء على السكون هو القياس. قال شارحه ابن يعيش: القياس في كل مبني أن يكون ساكنا، و ما حرك من ذلك فلعلّة: فإذا وجدت مبنيا ساكنا فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه، لأن ذلك مقتضى القياس فيه، فإن كان متحركا فلك أن تسأل عن سبب الحركة و سبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها. و كذلك قال الإمام السيوطي: إن أسباب البناء على الحركة لأحد من أربعة أشياء، الأول: لأن له أصلا في التمكن كالمنادى و الظروف المقطوعة عن الإضافة. و الثاني:

يكون تفضيلا له على غيره كالماضي بُنِي على حركة تفضيلا له على فعل الأمر. و الثالث: للهرب من التقاء الساكنين كأين و كيف. و الرابع: لأن حركته ضرورية، و هي الحروف الأحادية كالباء و الياء و اللام.

فهذه أقوال النحاة. و قد يتبادر إلى فهم القارئ أن الكثير الغالب على المبنيات هو السكون، و أن النحاة إنما أخذوا هذا الأصل الذى قرّروا من تتبع المبنيات في كلام العرب و اتقرائها. قال ابن يعيش في التدليل على هذا القياس: و إنما كان القياس في كل مبني السكون لوجهين، أحدهما: أن البناء ضد الإعراب. و أصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة، فوجب أن يكون البناء الذى هو ضده بالسكون. و الوجه الثاني: أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك. و زاد الإمام السيوطي وجها واحدا في هذا القياس، فهو أن السكون أخفّ من الحركة، فكان أحق بالأصالة لخفته.

هذا ما استمد النحاة دليلهم من غير أن يرجعوا إلى الإحصاء و الاستقراء، بل لقد صرحوا بأنه ليس أغلب المبنيات كلها ساكنا. قال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني عند قوله "والأصل في المبني أن يسكنا" : الأصل أي الراجح فيه أو المصطحب لا الغالب إذ ليس غالب المبنيات ساكنا.

و لقد كان ذلك يكفي لإبراهيم مصطفى في رفض أصلهم و دفع الاعتراض به، و لكنه رأى أن ينظر في استقصاء المبنيات و تقسيمها ليعلم نسبة الساكن منها إلى المتحرك، و أي الحركات أغلب؟ و قد وجد إبراهيم مصطفى أن عدد حروف المعانى سبعون حرفا، اثنان و عشرون منها ساكنة و ثمانية و أربعون منها متحركة. أما المتحركة فالمفتوحة منها اثنان و أربعون

حرفا و المكسورة منها خمسة حروف و المضمومة منها حرف واحد. فالساكن في البناء أقل من المتحرك، بل هو أقل من المتحرك بالفتح وحده.

العلامة الفرعية للإعراب

لقد إنتهى بحوث أصول إبراهيم مصطفى في علامات الإعراب الأصلية. قرر أن الضمة علم الإسناد يدليل أن كل الأسماء المعربة المضمومة ينبغى أن تكون مسندا إليه أو متحدث عنه بل في باب المنادى الذى في حالة علما مفردا أو نكرة مقصودة بنسبة إلى إضافة ياء المتكلم و في اسم إنّ. و قرر أيضا أن الكسرة علم الإضافة، فهذا وضيح لأن كل ألسماء المعربة المكسورة لا تكون في أي موقع إلا في المضاف إليه بحرف كان أو بلا حرف. و أما الفتحة ليست علامة الإعراب لأنها لا تدل على معنى شيء بل حركة خفيفة مستحبة عند العرب. و لكن كيف بعلامات الأخرى كالواو و الألف و الياء و غيرها؟. و لذلك حاول إبراهيم مصطفى أن يبحث هذه العلامات الفرعية و يختص ببحث باب الأسماء الخمسة و باب جمع المذكر السالم و باب ما لا ينصرف.

و الأسماء الخمسة هي الأب و الأخ و الحم و الفم و كلمة ذو. و قد يزيدون عليها كلمة "هَنُ" بمعنى متاع و يسمّون الأسماء الستة. و يجعلون الحروف نائبة عن الحركات في الدلالة على أوجه الإعراب (الرفع بالواو، و النصب بالألف، و الجر بالياء).

فرفضه إبراهيم مصطفى و قال إنه لا حاجة إلى هذا التفصيل و التطويل، و إنما هي كلمات معربة كغيرها عن سائر الكلمات (الضمة للإسناد و الكسرة للإضافة و الفتحة في غيرهما). و إنما مدّت كل حركات فنشأ عنها لينها، و سبب ذلك أن كلمتي ذو و فو وضعتا على حرف واحد و غيرهما وضعت على حرفين، أحدها حرف حلقي يعنى في كلمة "أخ". و حروف الحلقي

ضعيفة في النطف، قليلة الحظ من الظهور، فليس لعضل الحلق من المرونة و القدرة على النطق و تحديد المخارج ما للسان و الشفتين. و من عادة العرب أن تستروح في النطق الكلمات و أن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمدّت في هذه الكلمات حركات الإعراب و مطلتها لتعطى الكلمة حظا من البيان في النطق.

إذا تفردت كلمة أب و أخ و حم (ليست إضافة) فدخل عليها التنوين أو "ال" و لا مدّ لها، فلذلك سقط الإعراب بالحرف. و ذلك لأن الكلمات قد طالت في النطق شيئا بالتنوين و أل، فأغنى ذلك عن مد الحركة الأخيرة و إحداث لينها بعدها. و قد حذف التنوين من أب و أخ و لم يكونا مضافين و لا فيهما أل فعادت الألف في الرواية:

أهدموا بيتك لا أبا لك و زعموا أنك لا أخا لك

فاضطرب النحاة، لأنهم لا يرون إعراب الأسماء الخمسة بالحروف إلا حين تكون مضافة. قالوا إن اللام زائدة و الكلمة مضافة لما بعدها، و لكن ذلك يستدعى أن تكون معرفة و "لا" لا تعمل إلا في نكرة. فكانت معضلة نحوية طال فيها الجدل لتخريج المثلين أو عدهما شاذين، و لا شذوذ و لا إعضال، و إنما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات: إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات في آخرها أطنابا فيها و تحقيقا لنطقها.

فإن الضمة في جمع المذكر السالم علم الرفع و الواو إشباع، و الكسرة علم الجر و الياء إشباع. و أُغفِل الفتحُ لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة، و اكتفى بصورتين في هذا الجمع.و الدليل على أنهم عنوا بالدلالة على الجر و أغفلوا النصب أن نظيره و هو جمع المؤنث السالم رفع بالضمة و جر بالكسرة، ثم أغفل الفتح فيه أيضا كما أغفل في

جمع المذكر السالم، و كانت المماثلة في الجمعية داعية إلى المشابهة في مسلك الإعراب. وقد كان مستطاعا يسيرا أن يشكل جمع المؤنث بكل الحركات. و لكن المسايرة و رعاية النظير في العربية أمر مقرر كثير الشواهد.

جعل النحاة الفتحة نائبة عن الكسرة، و لكن بيّن إبراهيم مصطفى أن الفتحة لم تنب عن الكسرة و إنما أن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه (في حال الكسر) المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه. فأغفلوا الإعراب بالكسرة و التجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عدوا إلى إظهار الكسرة. و ذلك إذا بدئت الكلمة بـ"ال" أو أُتبعت بالإضافة أو أعيد تنوينها لسبب ما. فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم.

و لم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثنى، و يقرر إبراهيم مصطفى أنه قد شذ عن أصله. و لكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد. إذ يذكر فيه المؤنث و يؤنث المذكر، و من توسع في درس المثنى و رأي وضع العرب له مرة موضع المفرد و أخرى موضع الجمع.

ج. الخلاصة

إن خلاصة هذه الآراء الكثيرة أن لابد على كل التلاميذ أن يفهموا أن الإعراب ليس بتغير حركات أواخر الكلمات فقط و إنما هو دوال على معانى في الكلام حتى يعرف منها ما تشير إليها من كل علاماته. و جعل إبراهيم مصطفى ثلاثة أبواب كبيرة يشتمل على أبواب النحو الكثيرة، و هي الضمة علم الإسناد و الكسرة علم الإضافة و الفتحة ليست علامة الإعراب و إنما حركة خفيفة مستحبة عند العرب. ثم شرح أقسام المسند إليه أو المتحدث

عنه في باب الضمة علم الإسناد كمبتدأ و فاعل و نائبه و ذكر أيضا أن منادى عَلَم مفرد و اسم إن من المسند إليه، و شرح أنواع الإضافة في باب الكسرة علم الإضافة كإضافة بالحرف أو الظرف و إضافة بلا هما، و شرح أن الفتحة ليست علامة الإعراب لأنها لا تدل على معنى معين كالضمة و الكسرة و ذكر أيضا دليل تخفيف الفتحة من الحركات الأخرى كما في علم مخارج الحروف و علم القافية و سبب استحبابها كما في أدة العرب أنهم يستعملونها أكثر من الحرمات الأخرى.

هذا ما ذكره الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو الذى يكون تنفيذا للإعراب و البناء في تعليم علم النحو. عسى أن يكون نافعا لكل الجوانب التى تقوم بتعليم علم النحو خاصة في مواد الإعراب و البناء.

مراجع

ابن عقيل، *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*، سورابايا: دار العلم، دس.

الأزهاري، خالد بن عبد الله، *شرح التصريح على التوضيح م١*، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١.

البيجوري، إبراهيم، *شرح عمريطي*، إندونسيا: دار إحياء الكتب العربية، دس.

الدحداح، أبو فارس، *شرح ألفية ابن مالك*، الرياض: مكتبة العبيكات، ٢٠٠٧.

السيوطي، جلال الدين الشافعي، *الإتقان في علوم القرآن*، ج١، لبنان: دار الفكر، ١٩٧٩.

-----، *الأشباه و النظائر في النحو ج٢* ، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١.

الصبان، محمد بن علي الشافعي، *حاشية* الصبّان *على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك م١* ، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠.

العثيمين، محمد، *شرح الآجرومية*، بيروت: المكتبة العلمية، ٢٠٠٣.

الغلاييني، مصطفى، *جامع الدروس العربية*، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٧.

المرعشلي، يوسف، *نثر الجواهر و الدرر*، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٧.

الهاشمي، أحمد، *القواعد الأساسية للغة العربية*، بيروت: دار الكتب الإسلامية، ٢٠١٢.

خير الحلواني، محمد، *الواضح في النحو*، القاهرة: دار المأمون للترث، ٢٠٠٨.

سليمان، حسين قورة، *دراسات تحليلية و مواقف تطبيقية في تعليم اللغة العربية و الدين الإسلامي*، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧.

شمس الدين، إبراهيم، *مرجع الطلاب في الإعراب*، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٢.

عبد الله، جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، *شرح قطر الندى و بل الصدى*، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١١.

علي، أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي، *التعريفات*، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩.

علي، أمين السيد، *في علم النحو ج١* ، القاغرة: دار المعارف، ١٩٨٧.

محمد، إبراهيم عطا، *طرق تدريس اللغة العربية و التربية الدينية*، ج٢، مصر: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦.

مرتضى، محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، *تاج العروس من جواهر القاموس*، م٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.

مصطفى، إبراهيم، *إحياء النحو*، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر، ١٩٣٧.

نور هادى، *الموجه لتعليم المهارات اللغوية لغير الناطقين بها*، مالانق: مطبعة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، ٢٠١١.

يوسف، طاهر الخطيب، *المعجم المفصل في الإعراب*، إندونيسيا: الحرمين، دس.

Mamang, Etta Sengaji dan Sopiah, *Metodologi Penelitian – Pendekatan Praktis dalam Penelitian*, Yogyakarta: Andi Offset, 2010.

Mufid, Nur, *Kamus Modern Indonesia-Arab Al-Mufied*, Surabaya: Pustaka Progresif, 2010.

Muhajir, Noeng, *Metode Penelitian Kualitatif,* Yogyakarta: Bumi Aksara, 1997.

Sumardi, Muljanto, *Pengajaran Bahasa Asing: Sebuah Tinjauan Dari Segi Metodologi*, Jakarta: Bulan Bintang, 1974.

Warson, Ahmad Munawwir, *Kamus Al-Munawwir Arab-Indonesia Terlengkap*, Surabaya: Pustaka Progresif, 1997.

www.hindawi.org/books/51869740/احياءالنحو/